

جريدة الجمهورية

6 نوفمبر 2016

خبراء الضرائب يطالبون

تعديلات تشريعية لتفعيل قرارات المجلس الاعلى للاستثمار

تبسيط الاجراءات الادارية لانجاح التصالح مع الممولين



هانى سليمان

اشرف عبدالغنى

عادل بكبرى

كتب - علاء معتد

طالب خبراء الضرائب بسرعة تفعيل القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار واعداد التعديلات التشريعية اللازمة لتنفيذها علي الارض الواقع وتحقيق اقصي استفادة منها سواء للمستثمرين والممولين أو لمناخ الاستثمار بصفة عامة.

أكد الخبراء ان القرارات الخاصة بالحوافز الضريبية ومنح اعفاءات ضريبية للمشروعات الجديدة بالصعيد سيكون لها مردود ايجابي في تنمية محافظات الجنوب وفي تشجيع المستثمرين علي اقامة مشروعات جديدة توفر فرص عمل للشباب في هذه المحافظات.

وقال المحاسب القانوني اشرف عبدالغني رئيس جمعية خبراء الضرائب المصرية ان القرارات التي صدرت عن الاجتماع الاول للمجلس الاعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي. قرارات ايجابية للغاية وتصب في صالح الاقتصاد القومي. وتؤكد أن هناك استجابة للعديد من المطالب التي نادي بها مجتمع الأعمال والمجتمع الضريبي. خاصة تلك القرارات الخاصة بالإعفاء من الضريبة علي الأرباح لمشروعات استصلاح الأراضي الزراعية التي تنتج محاصيل رئيسية يتم استيرادها من الخارج أو المحاصيل التي يتم تصديرها للخارج. واعفاء الاستثمار الزراعي والصناعي الجديد في الصعيد من الضريبة علي الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض.

واشار إلي أن القانون 91 لسنة 2005 كان يمنح نشاط استصلاح واستزراع الأراضي اعفاء من الضريبة لمدة 10 سنوات. إلا أن القرارات الجديدة اضافت النشاط الصناعي الجديد باعفاء لمدة 5 سنوات. وهو أمر ايجابي يصب في صالح الصناعة الوطنية.

واضاف أن الإعفاء من الضريبة علي الأرباح لمدة خمس سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير للخارج. يعد قرارا هاما للغاية لانه يشجع هذه الصناعات التي تخف الضغط علي العملة الأجنبية المخصصة لاستيراد هذه المنتجات. كما يساهم في زيادة الصادرات وتوفير عملة أجنبية لسوق النقد. الا أنه يجب ان تحدد الحكومة قائمة بتلك السلع. ووضع جدول مماثل للجدول المرافق لقانون الضريبة علي القيمة المضافة.

واشار الي أن مد قرار تجميد العمل بالضريبة علي أرباح النشاط في البورصة لمدة ثلاث سنوات من شأنه تشجيع الاستثمار في البورصة وجذب المستثمرين الاجانب للاستثمار في البورصة المصرية.

وحول القرار الخاص باتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة للتصالح الضريبي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها ملفات ضريبية. قال عبدالغني أن هذا القرار من شأنه ضم الاقتصاد غير الرسمي للعمل داخل المنظومة الرسمية للاقتصاد. الا أنه يجب أن تحدد الدولة المبلغ الذي سيتم دفعه مقابل هذا التصالح. وأن يكون مبلغا رمزيا بدون فوائد. وان يشمل التصالح كل أنواع الضرائب سواء المرتبات أو الأرباح التجارية والصناعية أو القيمة المضافة.

وقال المحاسب القانوني عادل بكري عضو جمعية خبراء الضرائب المصرية أن هذه القرارات تؤكد أن الدولة ايقنت اهمية ما طالبنا به واكدنا عليه بان الحوافز الضريبية تمثل عاملا هاما في تشجيع الاستثمار. وانه يجب ربط هذه الحوافز بعوامل اقتصادية محددة . واطاف أنه يجب أن تشمل المناطق التي تتمتع مشروعاتها بالاعفاء الضريبي مناطق سيناء. وأن يكون هناك سعر ضريبي مميز في مشروعات محور قناة السويس لتشجيع الاستثمار بها.

وأكد أن هناك علاقة عكسية بين زيادة سعر الضريبة وزيادة الحصيلة الضريبية لان التجربة اثبتت أن زيادة سعر الضريبة يؤدي الي انخفاض الحصيلة وزيادة التهرب الضريبي بالاضافة الي هروب الاستثمارات المصرية قبل الأجنبية الي دول مجاورة

وقال المحاسب القانوني هاني سليمان عضو الجمعية ان نجاح هذه القرارات يعتمد علي الاجراءات التنفيذية والتعليمات الادارية الخاصة بها. وخاصة القرارات الخاصة بالتصالح الضريبي لان العديد من القرارات السابقة التي منحت عفوا للممولين لم تأت بالنتائج المرجوة منها بسبب صعوبة الاجراءات الادارية وتعنت الادارة الضريبية.